الفصل الثالث

ابتكار ما وراء الحركة Creating Metamovement

رؤية نحو استعادة العقد الاجتماعي العام

أدريانا ج. كيزار (Adriana J. Kezar)

في حين تؤثر قوى السوق دائماً على التعليم العالي في الولايات المتحدة، فإن قوى مضادة موازية تظهر لتوازن هذه القوى عندما تتطرف كثيراً. يراجع هذا الفصل القوى المضادة والموازية حالياً بما فيها تعلّم الخدمة، وحركة K-16، وشراكات الكليات المجتمعية، والمفهومات الجديدة لحياة أعضاء الهيئة التدريسية العملية. يطرح هذا الفصل اقتراحاً بأن ينظر إلى هذه الحركات معاً كحركة واحدة أكبر (ما وراء الحركة). ومع ذلك فإنها تنزع إلى العمل منفصلاً بعضها عن بعض. فإذا ما أردنا إحياء دور التعليم العالي لخدمة الصالح العام حقاً، بل إذا ما أردنا توسيع نطاق هذا الدور، لا بد للحركات المختلفة كلها أن تعمل بتنسيق واحد.

لقد أثمرت حركات جديدة في السنوات الأخيرة، بتركيزها على القضايا العامة والاجتماعية، بدلاً من تركيزها على الاهتمامات الاقتصادية والسوقية.

www.obeikandl.com

أصبح عدد من الأفراد والجماعات والمؤسسات والجمعيات قلقين بشأن الابتعاد عن توجه الجامعات والكليات توجهاً اجتماعياً وعاماً. يرد في هذا الفصل وصف لبعض الحركات الكبرى، كما تصف فصول أخرى من هذا الكتاب هذه الاتجاهات المهمة. ولسوء الحظ تعمل حركات كثيرة بصورة مستقلة -لا تعلم بعمل بعضها بعضاً- لخدمة أهداف متماثلة، الأمر الذي يضعف من الأثر الذي تحدثه على المدى البعيد. اقترح هولاندر وهارلي (2000) حديثاً إقامة شبكة وطنية تربط هذه المبادرات المتماثلة العديدة لدعم الصالح العام، طالما أن التواصل والتنسيق بين هذه المبادرات المختلفة ضعيف. إن هدف المنتدى الوطني هو مواءمة هذه الجهود لخلق حركة مضادة موازية أوسع لمواجهة المصالح الخاصة والاقتصادية التي غدت قوة عظيمة في السنوات العشرين الماضية.

قاد هذه الحركات شخصيات بارزة في التعليم العالي مثل ديريك بوك (Derek Bok) 1982 - 2003، وإيرنست بوير (Ernest Boyer)- 1987، 1990، ودونالد كينيدي (Donald Kennedy)- 1997. لقد برز عدد من هذه المبادرات من النقد الموجه إلى التعليم العالي، بأنه لم ينقل المعرفة والمهارات المستثمرة في التعليم والبحث إلى المجتمع ليقدم منافع اجتماعية أوسع ذات صلة بالفقر أو التشرد أو الرعاية الصحية أو إصلاح التربية والتعليم. يناقش بوك (1982) نقاشاً رائعاً بقوله: إنه لا بد من تعريف الخدمة تعريفاً أوسع من الاستجابة الاقتصادية، ويقول أيضاً إنه ينبغي ألا ينظر إلى الجامعات بوصفها أدوات محضة، الأمر الذي يضعف قناعة الهيئة التدريسية بقيمة التعلم الأصلية، وينسف المعايير والقيم الفكرية، ويُعرضها إلى تشتت يثير الشفقة، وفساد آتٍ من العالم الخارجي.. وينسف قيمة التقصي الفكري لذاته (ص8). لقد طوّر هؤلاء القادة حوارات مُقنعة لإيجاد توازن بين المصالح النفعية كالخدمة (ويمكن استكمال المصالح الاقتصادية رغم أنهم لم يذكروها)، وتركيز التعليم العالي على التعلّم الحر. تتمثل الموضوعات الرئيسة الثلاثة لهذه الحركات لكل من التعليم المدني (المقابل للتأكيد على التعليم المرتبط بالاقتصاد)، والخدمة العامة (المقابلة للتأكيد على الخدمة

الاقتصادية والخاصة)، والتعاون (المقابل للتركيز على الفردية والشؤون الخاصة). إن كثيراً من هذه الموضوعات يتداخل بعضها بالبعض الآخر. إذ غالباً ما توصف الخدمة العامة بأنها مكوّن من مكوّنات التعليم المدني، وتُعدُّ المجتمعات التعلُّمية أسلوباً من أساليب التعليم المدني، ويراد للتعليم المدني أن يكون جزءاً من الجامعة الموجهة بالخدمة العامة والمنخرطة فيها. فكل حركة تتشارك في بؤرة اجتماعية وعامة، وتقدم رؤية للبدء في إعادة التفكير بالعقد الاجتماعي الحالي.

التعليم المدني ورعاية الديمقراطية المتنوعة

ربما كانت أكثر الحركات تنظيماً ونشاطاً هي تلك التي تعزز تعليم المواطَنة وتربية المواطنين عليها. يقدِّم في هذا الكتاب كل من ماتيوس (Mathews) وشنايدر (Schneider)، وغرين (Green)، وترينت (Trent) شرحاً أكثر تفصيلاً لهذه الحركة. إن مؤسسات مثل مؤسسة كيترينغ (Kettering) تبدي اهتماماً بشأن انخفاض نسب الاقتراع، والافتقار إلى الانخراط المدني، والافتقار إلى الخدمة العامة، وقلقاً بسبب ذلك. فقد أطلقت هذه المؤسسة حوارات، وأصدرت نشرات لتعزيز إدراك هذه المشكلات، وتشجيع التعليم العالي على مساعدة الطلبة للإسهام في الحياة العامة. وتحتاج عملية التعليم من أجل مخاطبة هذه المشكلات إلى التأكيد على فن المناظرة والحوار، وعلى الاهتمام بالشؤون العامة، وفضول الإصغاء بدقة وعن كثب، والمقدرة على العمل مع الآخرين المختلفين عنا. لقد طُورت ابتكارات تعليمية متنوعة لتعزيز هذا النمط من التعليم، بما في ذلك التعلّم القائم على المجتمع (الذي يربط الخبرات الموجودة في المجتمع مع النظرية الموجودة في غرفة الصف)، وتعلّم الخدمة (الموصوفة بتفصيل أكثر في فصل «الخدمة العامة» من هذا الكتاب). وكما أشارت لندن (2001): «هناك حركة جديدة تأخذ شكلها في ميدان التعليم العالي الأمريكي، تهدف إلى تعليم الديمقراطية، ورعاية المجتمع، وترويج الإسهام المدني. فهناك كليات وجامعات وجمعيات أكاديمية في طول البلاد وعرضها تبذل جهوداً مضنية لجعل الانخراط المدني جزءاً لا يتجزأ من الطريقة التي يعملون بها» (ص17)

www.obeikandl.com

لدى العديد من جمعيات التعليم العالي التي مقرها واشنطن مشروعات لزيادة الانخراط المدني أو الديمقراطي، بما في ذلك الجمعية الأمريكية للتعليم العالي. ومجلس الكليات المستقلة، والمجلس الأمريكي للتربية والتعليم، وجمعية الكليات والجامعات الأمريكية. وهناك جامعة خاصة منخرطة في هذا الجهد من خلال المؤتمرات، «كمؤتمر تجديد المهمة المدنية لجامعات البحوث الأمريكية» التي تساعدها على ابتكار طرق تتمكن بموجبها مؤسستها من تغيير التعليم والبرامج، بحيث يغدو تركيزها على التعليم المدني. كما شرعت أساليب جديدة للاعتراف المؤسساتي بدعم التنمية المدنية بين طلبة الجامعة. يُعرّف مشروع الأكاديمية الأمريكية الوطنية للتعليم الحر المنقبة المدنية بأنها واحدة من فئات خمس مما ينجز الطلبة لا بد من تقويمها ضمن تقارير الاعتماد التي تُمنح للمعهد أو الجامعة.

إن مفهوم حركة التعليم المدنية مختلف اليوم عما كان عليه في الماضي. فهناك في السنوات الأخيرة تركيز على أهمية التنوع لتعزيز الديمقراطية وأهداف التعليم العالي الاجتماعية. يقدم غرين وترينت مراجعة لهذا الاتجاه في الفصل السابع. ويلاحظ باري شيكوويه -2000-(Barry Checkoway)«أن الديمقراطية تتعلق بإسهام الناس، وأن الناس يتنوعون بصورة متزايدة، لذا ينبغي أن يشمل التعليم في الديمقراطية التعليم من أجل التنوع» (ص28). يحتاج الطلبة إلى تعلُّم كيفية انخراط أنماط مختلفة من الناس، فالمقدرة على الانخراط في مطالب المجتمعات المتعددة واليائسة والآراء المختلفة، وتقديرها، ومناقشتها يعد أمراً حتمياً وجوهرياً ليصبح المرء متعلماً مدنياً. وتركز مشروعات حديثة عديدة على تعزيز الديمقراطية المتنوعة. فمشروع الالتزامات الأمريكية الذي تطرحه جمعية الكليات والجامعات الأمريكية يركز على تحسين التعليم المدني في مجتمع تعددي. فضلاً عن أن الحكومة الفيدرالية قد دعمت دراسة حديثة تقودها سلفيا هورتادو (Sylvia Hurtado) لإعداد الطلبة الجامعيين للديمقراطية المتنوعة، ولبحث العلاقة بين التنوع ومخرجات التعلُّم، مع إبداء اهتمام خاص للأهداف المدنية والاجتماعية.

www.obeikandl.com

الخدمة العامة: الجامعة الملتزمة بالانخراط، وإعادة النظر في الحقول العلمية، والشراكات المجتمعية الجامعية، وتعلم خدمة المجتمع

مازالت المنافع الاجتماعية والعامة الناجمة عن التعليم العالي تُشرح من خلال الخدمة العامة. إن الخدمة العامة تتنوع تنوعاً هائلاً: بدءاً من إجراء البحوث في المجتمع، وتعليم مقررات عن بعد ضمن المجتمع، والمساعدة على إصلاح المدارس محلياً، وصولاً إلى خدمة عضو الهيئة التدريسية في مجلس المجتمع. فمنذ الحرب العالمية الثانية قامت مؤسسات عديدة على نمط الجامعات البحثية متجاهلة مهمتها الخدمية. وغدت -في جامعات أخرى- الخدمة والشراكات مهمشة وخارج المسار الطبيعي للأنشطة المؤسساتية التعليمية. بيد أنه جرى في السنوات الأخيرة إعادة تعزيز دور الخدمة وتنشيطه. فمثلاً دعمت مؤسسة كيلوغ جهداً تقوده جمعيات وطنية مثل الجمعية الوطنية للكليات والجامعات الرسمية، وجامعات لاند - غرانت (NASLGCU)، لإعادة تنشيط المهمة الخدمية ضمن هذه القطاعات.

حاول ميثاق جامعي إعادة مأسسة مهمة الخدمات العامة للتعليم العالي. وكان تصور هذه الجامعات لمفهوم «الجامعة الملتزمة بالانخراط» يقوم على محاولة توسيع الدور الخدمي للجامعة وتعميقه، بانخراط أعضاء الجامعة كلهم (أعضاء الهيئة التدريسية، والطلبة، وهيئة العاملين). يمكن أن يتنوع الانخراط المجتمعي تنوعاً هائلاً بفضل مهمة المؤسسة، بيد أن الهدف هو تشجيع انخراط أعمق ونظامي أكثر للجامعات كلها. بفضل هذه الرؤية للانخراط والالتزام تستطيع الجامعة أن تقدم المصادر والخبرة إلى المجتمع، وتتلقى دخلاً ومعطيات وخبرة من المجتمع تخدم الحاجات المجتمعية والمؤسساتية. يقدم الفصل الذي أعدته جوديت رامالي (Judith Ramaley) مراجعة مفصلة لهذه الحركة.

إن من أرسخ الحركات وأعمقها، ربما كانت تلك التي تتعلق بمهمة الخدمة العامة للتعليم العالي بقيادة إيرنست بوير(Ernest Boyer). إذ يساعد عمله المبتكر «إعادة النظر في الممارسة العلمية Scholarship Reconsidered (1995)» على إعادة النظر في دور أعضاء الهيئة التدريسية وتوسيعه، ويعيد تعريف «الممارسة

العلمية». يرى بوير أنه ينبغي التحول عن التركيز السائد على البحث الأساسي (المركز بوجه خاص في الجامعات البحثية)، حيث يعد التدريس أقل قيمة في نظر نظام القيم الجديد، إذ يتساوى التدريس والبحث والتكامل والتطبيق. لقد أضفى بوير مفهوماً على التعليم والتكامل والتطبيق بحيث تغدو حقولاً علمية. مثلاً، يمكن أن يعد تطبيق نظرية اجتماعية جديدة ضمن بيئة مجتمعية شكلاً من أشكال الحقول العلمية. لقد جعل التفصيل الجديد لأدوار أعضاء الهيئة التدريسية الخدمة العامة أكثر أهمية وبروزاً. وطور طريقة لمأسسة هذه الرؤية الجديدة في أدوار أعضاء الهيئة التدريسية، ومكافآتهم [انظر الفصل 12 لوارد (Ward) للاطلاع على مزيد من التفاصيل].

لقد ساعدت الجمعيات الوطنية خلال العقود العديدة المنصرمة على رعاية الشراكات وتنميتها بين الكليات والمجتمعات. فقد أنشأ مجلس الجامعات المستقلة والجمعية الوطنية للتعلم التجريبي شبكات بين الشراكات المؤسساتية لزيادة تلاحمها. فالشراكات المجتمعية الجامعية تتجاوز المستوى المؤسساتي، وتتلقى دعماً فيدرالياً. فأثناء العقد المنصرم قدمت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية مكافآت تجاوزت 150منحة شراكة لكليات مختلفة وذلك لتشجيع التعاون الذي يعزز تنمية المجتمعات المحتاجة. فضلاً عن أن منح GEAR UP (اكتساب وعي واستعداد مبكرين لبرامج الدراسة الجامعية) تدعم مئات الكليات والمجتمعات العاملة معاً لإحداث برامج جامعية للتدخل المبكر، تخص طلبة الكليات. كما أن العديد من الشراكات الجامعية المجتمعية قد تلقت دعماً من مؤسسات مانحة خاصة. وظهرت حديثاً تعاونيات جديدة للخدمة العامة، بما في ذلك تلك التي تجمع معاً عشر مؤسسات أو اثنتي عشر مؤسسة (مستشفيات، حكومات، مدارس)، ومؤسسات تعليم عال عبر مناطق تركيز معينة (مثل محافظة سان دييغو San Diego County) لمخاطبة الاهتمامات العامة، كالفقر، أو الصحة، أو البيئة.

من بين أكثر طرق إعادة تنشيط مهمة الخدمة العامة نجاحاً؛ تعلّم الخدمة المجتمعية [انظر الفصل الحادي عشر لبينون (Benon) وهاركافي (Harkavy)

وهارتلي (Hartley)]. تركز هذه الحركة على توحيد الخدمة المجتمعية، ودمجها في عمل مقرر أكاديمي، بحيث يكتسب الطلبة خبرة بقضايا يدرسونها مثل قضية الفقر. تقدم عملية تعلم الخدمة المجتمعية منافع اجتماعية بفضل قيام الطلبة بتغيير المجتمعات، ومن ثم الإسهام في خدمة الصالح العام. إذ يرتفع الطلبة فوق مصالحهم الذاتية في حياتهم المهنية أو في تنمية المعرفة. لقد أسهمت حركات عديدة في العقد الأخير في رعاية حركة تعلم الخدمة ودعمهما، بما في ذلك حركة الميثاق الجامعي، وهي منظمة تضم رؤساء جامعات وكليات، وحركة كول (COOL) – عصبة فرص الخدمات الجامعية الخارجية – وهي منظمة تضم قادة الطلبة، وهيئة الخدمة الوطنية، وهي مكتب حكومي يدعم الهيئات الأمريكية المتطوعة، ويقدم مالاً لاستخدامه في إنشاء مشروعات جديدة لمئات من الجهود الخدمية المبنية على الجامعات. فهناك الآن أكثر من ستمئة جامعة أو كلية تنتمي كأعضاء في الاتحاد الجامعي (الميثاق الجامعي)، والتزمت بزيادة دور التعليم العالي في الخدمة العامة عن طريق تعلم الخدمة أو الشراكات المجتمعية.

تقدم هذه الحركات الأربع رؤية جديدة للتعليم العالي في الخدمة العامة، إنها مندمجة في مناهج مؤسساتية تعليمية بالتبادل مع المجتمعات، ومرتبطة أكثر بالمهمة التعليمية للمؤسسة، يتم بحث حركة الخدمة العامة في هذا الكتاب من أوله إلى آخرة.

التعاون: مجتمعات التعلم، حركة K-16، البحث متعدد المعارف، شراكات شؤون الطلبة والشؤون الأكاديمية

تقوم رؤية ناشئة للتعليم العالي على مشروع أكثر تعاونية وتوجيهاً بالمجتمع، حيث تكون الشراكات والروابط التي تدعم الصالح العام فوق المصالح الخاصة والفردية. تعد مجتمعات التعلُّم والابتكارات التربوية إحدى الطرق التي يبرزها المجتمع. تشير مجتمعات التعلُّم عموماً إلى إعادة بناء المناهج التي تربط الصفوف أو تجمعها حول موضوع متعدد المعارف، حيث يلتحق جمع من الطلبة.

www.obeikandl.com

تختلف البرامج، في الشكل والمضمون، ولكنها كلها تدخل في إعادة بناء الوقت للطلبة، وعدد ساعات المقررات، لتعزيز روابط أكبر بين الطلبة أنفسهم، وبين الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، وبين فروع المعرفة المختلفة. يتعلم الطلبة أن المعرفة تنمو مع الآخرين، وأن المجموعات تنتج أفكاراً أفضل من الأفراد. إذ تيسر مجتمعات التعلم انخراط الطلبة في حياة المجتمع، وهو أمر حاسم وضروري للديمقراطية. يلمح الفصلان السابع والثامن إلى أهمية التعاون لخدمة الصالح العام. تدرك جامعات عديدة أن التعاون بين الشؤون الأكاديمية والشؤون الطلابية يعد تقنية مهمة لتعزيز تعلّم الطلبة لإنعاش المجتمع في الجامعة وإحيائه من جديد. ويبين البحث أن للفصل بين الشؤون الأكاديمية والطلابية أثراً سلبياً على تعلم الطلبة، وأن التعاون بين هذه المجموعات يعزز تعلّم الطلبة بفضل خلق بيئة مثالية تربط التعلم الصفي بالتعلّم خارج الصف. إذ إن كثيراً من التعلّم خارج الصف يعدّ جوهرياً لخدمة الناس والتعليم المدني، بما في ذلك القيادة والتطوع.

هنالك مجموعات عديدة تدافع عن أهمية البحث ذي المعارف المتعددة المتداخلة والمبنية على الافتراض بأن كل حقل من حقول الاستقصاء -العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الفيزيائية والبيولوجية- ضروري لتحقيق تقدم في المعرفة. إذ إن البحث متعدد الفروع العلمية يجمع العلماء معاً عبر حقول استقصاء متنوعة لمخاطبة المشكلات الاجتماعية الضاغطة، والعلماء يعملون معاً مشتركين لخدمة الحاجات العامة الحاسمة. وقد انتقد علماء كثيرون أساليب البحث التقليدي الراسخة في فرع وحيد من العلوم، قائلين إنها عاجزة عن فهم المشكلات المعقدة في عالم واقعي. لذلك فإن فرق البحث متعدد العلوم (كعلم الاجتماع، والبيولوجيا، والانثربولوجيا، والدراسات الدينية، والفيزياء) تقوم بصورة متزايدة بتسيير مشروعات بحثية تخاطب المجتمع والقضايا المجتمعية. ومن مظاهر البحث متعدد العلوم: نمو مراكز السياسة العامة ومعاهدها، التي تغدو الجزء الأكثر وضوحاً وجلاء في كثير من الجامعات. وتعد هذه المراكز نقطة

تقاطع مع اللجان المتخصصة في موضوعات معينة، والوحدات الأكاديمية التي تقدم الخدمة العامة، إذ تركز على بحث السياسة وتيسير الخطاب العام.

إن الحركة الوطنية K-16 الناشئة تقدم مزيداً من الشرح للمصلحة المتجددة في التعاون والحاجة إلى الخدمة العامة. يوافق صانعو السياسة التعليمية، والممارسون لها على أن الانتقال السلس من المدرسة الثانوية إلى الكلية، يعدّ مهماً، وأن ذلك يتحقق فقط بفضل التعاون بين هذه القطاعات. لقد أوجد التعاون الكبير بين K-12 والتعليم العالي طلبة يفهمون بصورة أفضل نمط التعلّم الذي يتم قبل الكلية، كالاعتماد على التقنية لتقديم المعرفة. ومازالت الجمعية الأمريكية تدافع بقوة عن حركة الشراكة التي كان من نتائجها ظهور الاتحاد التعليمي. وبفضل العديد من المبادرات الوطنية والولاياتية تقوم المدارس والكليات الآن بإجراء حوار فيما بينها مؤكدة على استقلاليتها، كما تشرح حركة K-16 أهمية دور التعليم العالي في خدمة المجتمع.

الوضع الحالي للأمور كتهديد للرؤية الاجتماعية والعامة للتعليم العالي

إذا لم يُكبح الوضع الحالي للأمور فإنه سوف يترسخ بوصفه عقدنا الاجتماعي الجديد بين التعليم العالي والمجتمع، متجاوزاً نقطة (عدم العودة)، ويغدو من الصعب تغييره. إن هدف المنتدى الوطني التأكيد على أنه ما دام المجتمع والتعليم العالي مستمرين في التفاوض على عقد اجتماعي جديد، فإن الصالح العام يبقى مكوناً جوهرياً من مكونات هذا العقد. يبدي إيرنست بوير، الداعية القوي لتعلّم خدمة المجتمع، والانخراط المجتمعي، ومجتمعات التعلم، التعليم المعزز للمواطنة، قلقاً بشأن تأثير الاتجاهات الحالية، كتفتيت المجتمع الجامعي، وإعادة تعريف أدوار أعضاء الهيئة التدريسية، وتحديدها بحيث تلبي حاجات سوق العمالة. وكان أحد القادة الأوائل الذين حددوا الاتجاهات المدمّرة لرؤية التعليم العالي في خدمة الصالح العام. إن المناخ الحالي المتميز بعدد أقل من أعضاء الهيئة التدريسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، يضعف التأكيد،

www.obeikandl.com

على مهارات المواطنين مثل الوعي السياسي، والقيادة، والتنوع، بل يلغيه، الأمر الذي ينذر بصعوبات تواجه المجموعات المهتمة برعاية التعليم المدني وتعزيزها. كما أن التأكيد على تدني تفاعل طرق التعليم؛ كالتعليم عن بعد، أو كأسلوب إلقاء المحاضرات الذي تفضله الإدارة الموحدة والمنهاج المهني، يؤدي إلى إضعاف التأكيد على طرق التعليم التفاعلية اللازمة للتعليم المعزز للمواطنة، بل إلغائه. تعمل الصفة الاستهلاكية للطلبة ضد الجهود المبذولة لجعل الطلبة يهتمون في عمل المقررات أو التربية التي تؤكد التعليم للمواطنة.

يتم تآكل الخدمة العامة بطرق عديدة شتى. فمثلاً، يتعرض تعلّم الخدمة للتهديد إذا ما استمر إبعاد أعضاء الهيئة التدريسية عن العلوم الاجتماعية التقليدية وميادين العلوم الإنسانية حيث تتمركز حالياً أكثرية تعلّم الخدمة (على الرغم من إمكانية دمجها في الفروع العلمية)، وتدفع نحو البحث التطبيقي الموجه تجارياً. إن صراع الالتزام بين أعضاء الهيئة التدريسية المتفرغين -بعيداً عن التعليم- والأعداد المتزايدة لأعضاء الهيئة التدريسية غير المتفرغين (الذين لا ينخرطون أساساً في تعلّم الخدمة لطالما أنها قائمة على الانخراط المديد مع المجتمع)، يقفان عقبة في طريق العديد من الكليات والجامعات التي تقوم بمأسسة تعلّم الخدمة، أو تنخرط في الخدمة العامة. ربما تكون بالتوجهات الحالية الاستهلاكية للطلبة والمهنية ضد انخراطهم في تعلّم الخدمة أو الخدمة العامة في المستقبل، رغم أن الزيادات الحديثة التي طرأت في خدمة المدارس الثانوية قد أحدثت نهوضاً في تعلّم خدمة المجتمع في الجامعات مؤقتاً. ولسوء الحظ من الصعب معرفة ما إذا كان هذا التوجه سيستمر. وتؤثر التوجهات نحو البحوث ذات الصيغة التجارية في وقت أعضاء الهيئة التدريسية واهتماماتهم، بإجراء البحوث لأغراض اجتماعية.

وأخيراً يتعرض التعاون للتهديد. إذ إن تقنيات الإدارة الموحدة تحبط التعاون بين الشؤون الأكاديمية والشؤون الطلابية، وتقدم أدنى حد من التعاون المالي

والـدعم لمجتـمعـات الـتعلّم، ولا تـدعم شـراكات k-16 المكلفـة. ويجـري تفتيت الجامعات بصورة متزايدة، الأمر الذي يؤثر في المقدرة على خلق التعاون وجني المصلحة من ذلك. وبالرغم من هذه الحواجز الكريهة، استطاعت بعض الجامعات تحقيق مـزيد من الانخـراط الجامعي في المجتمع، ولكن هل سيستمر مثل هذا الانخراط بالانتشار مع وجود كل هذه الحواجز النظامية؟.

في حين تركز الحركات آنفة الذكر على إعادة إحياء مظهر الصالح العام أو الاجتماعي، تنشأ قوى أخرى تهاجم صميم ثقافة التعليم العالي الموجهة استهلاكياً وسوقياً. تقوم هيئة المسح الوطني لانخراط الطلبة، وهو مسح مؤسساتي ربما يحل محل تصنيفات مؤسسة أنباء الولايات المتحدة والتقرير العالمي (US News & World Report)، بمخاطبة التوجهات الاستهلاكية الطلابية مباشرة. وتركز USNWR على المعايير التقليدية الموجهة بالسوق مثل المصادر والشهرة، وتؤكد على منافع الطلبة الفردية. أما المسح الوطني لانخراط الطلبة فيركز على تعلّم الطلبة، والانخراط في الجامعة، والتعلّم النشيط مثل مجتمعات التعلّم، أو تعلّم خدمة المجتمع، وتطوير الطالب بمجمله وتنميته، يمكن أن تساعد هذه الأداة الطلبة وأولياء أمورهم على تحديد المعاهد والمؤسسات التي تقدم تربية تحددها المنافع العامة والاجتماعية تحديداً واسعاً، وتحاول هذه الأداة نقل الحوار من الأهداف الخاصة والاقتصادية إلى الأهداف العامة. ربما كانت حركات أخرى من هذا النوع تسير في هذا الاتجاه، وتستطيع موازنة التأكيد على الأهداف الخاصة والاقتصادية.

أفكار ختامية حول حركة «ما وراء الحركة»

باختصار، ظهرت حركات عديدة عامة واجتماعية وموجهة بالمجتمع تتصدى للتوجيه الخاص والاقتصادي الذي غدا قوياً جداً في العقدين الأخيرين. تطرح هذه الحركات أيضاً رؤية جديدة للتعليم العالي بدلاً من مجرد إصلاح دور التعليم المدني، إذ تجمع هذه الرؤية الجديدة للصالح العام للتعليم المدني مع الإعداد

www.obeikandl.com

لمزيد من الديمقراطية. وبدلاً من رؤية الخدمة على أنها تقديم الجامعة خبرتها للمجتمع، أصبحت الخدمة الآن بموجب الرؤية الجديدة خدمة متبادلة ودائمة بين الجامعة والمجتمع. فلم تعد الخدمة ممسوخة إلى مجرد مكتب إرشاد وخدمات جامعية، بل أصبحت جزءاً من لب المؤسسة وجوهرها بفضل تعلّم الخدمة المجتمعية، ومفهومات بوير الجديدة للفروع العلمية، والجامعة المنخرطة في هذه المفهومات. ويعد إيجاد تعاون أصيل ودائم بين المؤسسات وضمنها، وانخراط الطلبة في مجتمعات التعلّم أمراً حاسماً لتشكيل (المظهر الاجتماعي) للصالح العام وممارسته. تحتاج هذه الرؤية الناشئة الواعدة إلى شحذ الحوار والاستزادة منه. وتقوم الخدمة المدنية العامة الجديدة والعناصر التعاونية لهذه الرؤية بموازنة التركيز الحالي على المنافع الخاصة والاقتصادية، التي غالباً ما تهدد مقدرة التعليم العالي على خدمة الجمهور.

من المهم إدراك أن هذه الحركات وحدها لا تستطيع تحويل المناخ الحالي وصياغة عقد اجتماعي جديد. فأولاً: غالبية هذه الحركات تعمل على صعيد مؤسساتي، والاستثناء من ذلك هو تعلّم خدمة المجتمع، في حين يحتاج النظام بأكمله إلى تغيير. كما أن النزعة نحو الخصخصة والمتاجرة يصعب تحديدها وحلها، لأنها لا تعمل على صعيد واسع التنظيم. وثانياً: لا تنخرط الطبيعة التبادلية للعقد (مسؤولية المجتمع تجاه التعليم العالي) بالحركات الحالية هذه. ويعد التزام المجتمع ومدخلاته حاسمين وضروريين لإعادة التفاوض بشأن العقد الاجتماعي. وثالثاً: لم تعمل أي حركة في المصالح الخاصة والاقتصادية، ولم تطرحها في أي بحث من أجل التوصل إلى المصالحة بين المهام والقيم المتنافسة. فمثلاً، من المحتمل أن يضعف تعلم الخدمة وتتراجع الشراكات بين الكلية والمجتمع، إذا تضبط النزعة نحو الإدارة التعاونية أو أعضاء هيئة التدريس غير الدائمين أو من ذوي العقود، وتعديلها وإصلاحها. إذ ينبغي أن ينخرط قادة الشركات والحكومة والكليات والجامعات الذي يعززون المصالح الاقتصادية والخاصة في بحث موازنة الأولويات.

References

Bok, D. (1982). The corporation on campus: Balancing responsibility and innovation. *Change, 14*(6), 16–25.

Bok, D. (2003). *Universities in the marketplace: The commercialization of higher education.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Boyer, E. (1987). *College: The undergraduate experience in America.* New York: HarperCollins.

Boyer, E. (1990). *Scholarship reconsidered: Priorities of the professoriate.* Princeton, NJ: Carnegie Foundation for the Advancement of Teaching.

Checkoway, B. (2000). Public service: Our new mission. *Academe, 86*(4), 24–28.

Hollander, E., & Hartley, M. (2000). The civic renewal in higher education: The state of the movement and the need for a national network. In T. Ehrlich (Ed.), *Civic responsibility and higher education* (pp. 345–366). Washington, DC: ACE-Oryx Press.

Kennedy, D. (1997). *Academic duty.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

London, S. (2001). *The civic mission of higher education: From outreach to engagement.* Dayton, OH: Kettering Foundation.

www.obeikandl.com